مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 49 - 71

الاستر اتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا: دراسة في الدو افع والتحديات

The new American strategy towards Africa: A study on motivations and challenges

التوفيق بوقاعدة
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)
toufikbougaada@hotmail.com

تاريخ الإستلام: 2023 /05/07 تاريخ قبول النشر: 2023/05/25 تاريخ النشر: 2023 / 06/16

ملخص:

شكل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن استراتيجيتها الجديدة اتجاه إفريقيا، تحولا بارزا في طبيعة ومسار السياسة الأمريكية، التي ركزت طيلة العقود الماضية على حماية مصالحها أكثر من بناء شراكات مع دول القارة، لمواجهة مختلف التحديات المرتبطة بالتنمية والاستقرار السياسي والأمني، ويترجم مضمون هذه الاستراتيجية بأن دافعها هو الأهمية العالمية المتزايدة للقارة الإفريقية، واشتداد حدة التنافس الدولي حول ثرواتها وموقعها الاستراتيجي.

حددت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في القارة، التي فرضتها البيئة الدولية الضاغطة على موقعها في النظام الدولي، ومعطيات الواقع السياسي والاقتصادي والأمني الإفريقي المضطرب، ورسمت بعناية أدوات تحقيقها بما لا يثير وتخوفات الأفارقة، وعدم الانخراط في سياساتها.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن دوافع الولايات المتحدة لإقرار استراتيجية جديدة تجاه إفريقية والتحديات التي تواجهها لترجمة بنودها على جغرافيا المنطقة، ومدى قدرة صانع القرار الأمريكي تكييف سلوكه مع مستلزمات الزمن الإفريقي الراهن والتعاطي مع قضاياه بواقعية تعزز مصالح الطرفين، ومغادرة فضاء التجديد في الخطاب إلى واقع التجديد في الممارسة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمريكية؛ إفريقيا؛ النفوذ؛ التنافس الدولي؛ روسيا؛ الصين.

Abstract:

This study aims to explore the motives of the United States to adopt a new strategy towards Africa and the challenges it faces to translate its provisions on the geography of the region, and the ability of the American decision-maker to adapt his behavior to the requirements of the current African time and to deal with its issues realistically that promotes the interests of Both parties, leaving the area of renewal in the discourse to the reality of renewal in practice.

Keywords: US strategy; Africa; influence; international competition; Russia; China

1. مقدمة :

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية شهر أوت الماضي، استراتيجيتها الجديدة تجاه منطقة أفريقيا، في بريتوريا عاصمة جنوب أفريقيا، وذلك خلال الزيارة الثانية التي قام بها وزير الخارجية "أنتوني بلينكن"، إلى إفريقيا في أقل من عام، حدد "بلينكين" خلالها استراتيجية بلاده اتجاه إفريقيا على خلفية الوباء والحرب في أوكرانيا والتباطؤ الاقتصادي العالمي.

وتعتبر هذه الاستراتيجية خطوة أولى، في مسار تحويل العلاقات الأمريكية الأفريقية إلى شراكات قوية في شتى المجالات، وتجاوز حالة الإهمال الذي طبع السياسة الأمريكية في إفريقيا في الكثير من المراحل التاريخية الماضية، أين ظلت اللاعب الثانوي في استراتيجيات القوى الاستعمارية الأوروبية، منذ مؤتمر برلين 1884م.

إعادة الولايات المتحدة الأمريكية تعريف علاقاتها مع الدول الإفريقية، يأتي في إطار الأهمية التي أضحت تحوزها القارة في استراتيجية الصراع والتعاون الدولي، وتصميمها وفق السياق الإفريقي الحالي، بظهور فواعل دولية وإقليمية جديدة أمعنت في نشر نفوذها واستثماراتها في الجهات الأربع للقارة، وتعمل على تغيير قواعد النظام الدولي عبر تعزيز عناصر قوتها، بما تزخر به المنطقة من موقع استراتيجي وثروات متعددة، عقب تراجع النفوذ الغربي وعدم قدرته على التكييف مع مطالبات النخب الحاكمة الجديدة في التنمية ومواجهة التهديدات الأمنية التي بات تشكله الظاهرة الإرهابية.

جاء المسعى الأمريكي لبناء هذه الاستراتيجية لتعزيز حضورها في القارة، وتقييد الوجود الصيني والروسي، الذي بات يشكل خطرا على مصالحها ومصالح حلفائها، وتدليل العراقيل والصعوبات التي كانت وراء تراجع نفوذها في القارة خلال العقدين الأخيرين، عبر حزمة من الإجراءات غير المسبوقة في تاريخ تعاملات الدولة في المنطقة، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف تواجه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة رهانات القارة الإفريقية في الأمن والتنمية في ظل تصاعد التنافس الدولي لبناء شراكات استراتيجية معها؟

وتختبر هذه الدراسة فرضية رئيسية مفادها، أن الإرث التاريخي للمشاريع والمبادرات الأمريكية في علاقاتها مع القارة، يشكل عائقا في إقناع الدول الإفريقية بجدوى الاستراتيجية الجديدة، في رسم شراكة قادرة على مواجهة تحديات الأمن والتنمية مع وجود بدائل من قوى منافسة فاعلة ولا تضع شروط مسبقة في تحقيق تلك الأهداف.

ولمعالجة إشكالية الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي لرصد مسارات العلاقات الأمريكية الإفريقية، والفواعل والمتغيرات المؤثرة في طبيعتها، كما استندنا إلى النظرية الواقعية لتحديد العلاقة الترابطية بين المصلحة الأمريكية وتوجهاتها في رسم الاستراتيجية الجديدة في بيئة تنافسية متضاربة السياسات والأهداف.

1.2 السياق التاريخي للعلاقات الأمريكية الإفريقية:

لم تبرز أهمية القارة الإفريقية في التخطيط الاستراتيجي والسياسي الأمريكي، إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أين بدأت تتطلع بممارسة مسؤولياتها كقوة إقليمية قطبية عالمية، ويرجع السبب في ذلك لسياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة (مبدأ مونرو 1823م)، وعدم رغبتها في الانخراط في أي منطقة من العالم، للحفاظ على استقلالها وبناء دولتها وإعانة الدول المجاورة لها. إلا أن ذلك لا يعني أنها كانت في حالة انقطاع عن العالم الخارجي وما يحدث فيه قبل إعلان المبدأ وبعده، حيث أبرمت في سبتمبر 1795م معاهدة سلام وصداقة مع الجزائر، وكان من بنودها حماية سفنها التجارية في عرض البحر الأبيض المتوسط[1]، وفي عام 1801م حاولت الولايات المتحدة الامريكية غزو شمال إفريقيا من خلال معركة طرابلس[2]، بعد اتهامها لليبيا بقرصنة السفن الأمريكية.

بعد الحرب العالمية الأولى وخروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها مؤقتا، لم تنخرط في أي علاقة مع الدول الإفريقية، لأن القارة الإفريقية — حسبها – تمثل مناطق نفوذ للدول الاستعمارية الأوروبية، وعدم رغبتها في تحمل نتائج سياسات الدول الأوروبية الاستعمارية في إفريقيا، ولم يسجل خلال هذه المرحلة أي اهتمام أمريكي بالقارة، وأثناء الحرب العالمية الثانية عرفت القارة أول زيارة لرئيس أمريكي؛ وهي الزيارة التي قام بها الرئيس فرانكلين روزفلت إلى غامبيا والمغرب سنة 1943 بعد حضوره مؤتمر الدار البيضاء،[3] لرسم الاستراتيجية الأوروبية للحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وتبني مبدأ "الاستسلام غير المشروط" لقوى المحور.

1.2 العلاقات الأمريكية الافريقية خلال الحرب الباردة:

تمثل مرحلة الحرب الباردة بداية الاهتمام الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الافريقية، مع زيادة حدة الاستقطاب الدولي بين المعسكر الشرقي والغربي، وظهور حركات التحرر في القارة، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير سياستها اتجاه القارة، وأصبح هدف محاصرة توسع الشيوعية في القارة في صلب اهتماماتها[4]، وقد ظهرت خلال هذه المرحلة عدد من المنظمات الأهلية المهتمة بالشؤون الإفريقية، ومنها؛ اللجنة الأمريكية الخاصة بأفريقيا ومجلس الشؤون الإفريقية والمعهد الأمريكي الإفريقي[5].

انخرطت جميع القوى الاستعمارية، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، في عملية تصفية الاستعمار، بدءًا من ليبيا عام 1951 والسودان والمغرب وتونس عام 1956 وغانا عام 1957م. الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية تبني رؤية جديدة في تعاطيها مع القارة، والتي عرفت بـ" رؤية ايزنهاور اتجاه افريقيا"، عبرت عنها وثيقة مجلس الأمن القومي رقم (NSC 162/2) لسنة 1953[6]، وأقرت بضرورة استمرار التقارب مع دول الحلفاء الأوروبيين ولاسيما بريطانيا، فرنسا وبلجيكا لمواجهة الخطر السوفياتي، واعترفت الوثيقة بأهمية دور الدول الافريقية في تحقيق هذا الهدف، في المقابل العمل على تحقيق مبدأ تقرير المصير لشعوب القارة؛ ويفهم مما جاء في وثيقة مجلس الأمن القومي، أن الولايات المتحدة الأمريكية أيّدت مصالح القوي الاستعمارية الأوروبية في مستعمراتها، وفي نفس الوقت ساندت شعوب القارة علي الاستقلال، وإن لم تخفي الوثيقة توجس الأمريكيين من حركات التحرر وارتباطات

قياداتها بالمعسكر الشرقي، وبحسب الرؤية الأمريكية فإن شعوب القارة غير مهيأة لقيادة نفسها، لذلك فهي بحاجة لمرافقة الدول الاستعمارية لتحقيق تنميتها كشرط أولى لاستقلالها، وتجنب وقوع الأنظمة الجديدة تحت السيطرة السوفياتية، حيث ظلت العلاقات الأمريكية الإفريقية في حدودها الدنيا، ولم تنشأ علاقاتها إلا مع الأنظمة العنصرية واليمينية والفاشية لمنع التغلغل السوفياتي في القارة[7].

بدأت تظهر أهمية إفريقيا في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، بعد موجات الاستقلال الوطني لدول القارة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، والتي رحبت بها أمريكا التي كانت تنادي بمبدأ تقرير المصير في المحافل الدولية، وتوالت الزيارات الدبلوماسية الرسمية لمسؤولي الإدارة الأمريكية، وتعزيز المساعدات الإنسانية والتعليمية والثقافية، فقد زار "ريتشارد نيكسون"، الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس، غانا بين 28 فيفري و21 مارس 1957م، لعدد من الدول الإفريقية، حيث شارك في احتفالات غانا بالاستقلال باعتباره الحدث الأبرز في إفريقيا جنوب الصحراء منذ 1950م، ثم زار عدداً من الدول الافريقية: (المغرب – غانا – ليبيريا – تونس – السودان – ليبيا – إثيوبيا – أوغندا)، وعبر خلالها عن الاهتمام الذي توليه الولايات المتحدة للقارة[8]. وازداد هذا الاهتمام عندما جاء الرئيس الغاني "كوامي نيكروما" إلى الأمم المتحدة ليدافع عن قضايا السود، وعن قضايا القارة الأفريقية عموما، وبدأت مع هذه الزيارة تتضح المعالم الأولى لمكانة القارة في أجندة السياسة الأمريكية الخارجية، في صراعها مع الاتحاد السوفياتي، ولتعزيز مصالحها ومصالح حلفائها. وكان البعد الاقتصادي أحد محركات الاندفاع والتدخل الأمريكي في القارة، لما تحوزه القارة من ثروات ومعادن ضخمة، وخاصة في مجال الطاقة، فبعد اكتشاف البترول في خليج غانا سنة 1960م، عملت الإدارة الأمريكية على بناء شراكات اقتصادية مع بعض الدول الافريقية، وربط اقتصاداتها بالاقتصاد الأمريكي، وبقائها في تبعية له[9].

2.2 العلاقات الامريكية الافريقية بعد الحرب الباردة:

أحدث انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وخروجه من دائرة الصراع الدولي في إفريقيا، تغير في علاقات القارة بالقوى الدولية، على ضوء التوازنات الجديدة التي فرضها تربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام العالمي الجديد، والإقرار بأنها الفاعل الرئيس على مستوى العالم، فقد انتقلت علاقات القارة الأفريقية بالولايات المتحدة والقوى الكبرى إلى مستوى آخر من التعاون أحياناً، والمنافسة بين تلك القوى أحياناً أخرى حول مصالحها المتنوعة في القارة.

دفعت التغيرات الجديدة صانع القرار الأمريكي لإعادة تقويم وترتيب منظومة مصالح دولته وأولوياتها القومية، بما يعزز مكانتها في القارة كلاعب محوري ومساعد للقوى الغربية، وطرحت رؤية جديدة اتجاه افريقيا لتعزيز مكانة القارة الحيوية في استراتيجية الهيمنة العالمية، عبر دمج اقتصاديات القارة في منظومة الاقتصاد العالمي، وتصدير قناعاتها الأيديولوجية لشعوب القارة.

حلت سياسة "الرؤية الشاملة" محل سياسة "محاصرة الشيوعية" التي كانت تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا خلال الحرب الباردة[10]، وعملت إدارة الرئيس "جورج بوش الأب" على صياغة مفهوم النظام الدولي الجديد، والتي ظهرت فيه الهيمنة الأمريكية بلا ضوابط أو حدود، ورغم الاهتمامات الامبراطورية الواسعة لهذه الادارة، إلا أنها لم تكن لها رؤية واضحة فيما يتعلق بالدور الأمريكي في إفريقيا، التي فقدت أهميتها الاستراتيجية مع سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي.

حاولت إدارة الرئيس "بيل كلينتون" تدارك الغموض الذي ميّز سلفه في رؤيته للقارة، وأطلق سياسة واشنطن الأفريقية وفق فلسفة جديدة، تعتمد الانتقال من المساعدات إلى التجارة. وتحركت الإدارة الأميركية باتجاهين، تمثل ذلك في تبني الكونغرس الأميركي "لائحة النمو والفرص" عام 1997، ثم إعلان البيت الأبيض عام 1998 مبادرة "الشراكة من أجل النمو والفرص في أفريقيا"[11]، حيث أوصى مجلس العلاقات الخارجية بتعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة اتجاه أفريقيا بشكل أكثر فعالية، بنهج أكثر شمولا يدمج السياسات في مجالات المساعدات الخارجية والتجارة والاستثمار، وتخفيض الديون[12].

وقدا واجهت سياسة بيل كلينتون في القارة العديد من الصعوبات والعراقيل، بعضها مرتبط بطبيعة اقتصاديات القارة الافريقية، والبعض الأخر ارتبط بهذه السياسات ذاتها، حيث ثبت عدم جدية الإدارة الامريكية في تبني القيم التي تنادي بها، وأنها تعمل بمبدأ الكيل بمكيالين في مختلف الازمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها القارة.

قام الرئيس "جورج دبليو بوش" بعد وصوله للبيت الأبيض بتحركات مكثفة داخل القارة الافريقية، وقام بزيارة عدد من الدول الإفريقية سنة 2003م ، هي: نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا، بوتسوانا وأوغندا، وانسجاما مع السياسة الامريكية الرامية إلى التوسع في القارة لمواجهة التهديدات الأمنية، أكد "بوش" على سعي أمريكا لمساعدة القارة في محاربة الارهاب، قائلا "لن ندع الارهابيين يهددون الشعوب الافريقية، أو استخدام افريقيا قاعدة لتهديد العالم"[13]، حيث كانت الولايات المتحدة تخشى أن تؤذي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المتردية في القارة الافريقية لانتشار الظاهرة الإرهابية، لذلك قامت واشنطن بإطلاق "برنامج المساعدات والتدريب لعمليات الطوارئ الافريقية" عام 2002، كما طرحت في نفس السنة، "مبادرة مكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي"، بالإضافة الى "برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي"، في اطار الاعداد العسكري والايديولوجي للضباط والعسكريين الأفارقة داخل المؤسسات الأمنية، بهدف إخضاع جيوش الدول المتلقية للتدريب وأجهزتها الأمنية لسلطة الولايات المتحدة الأمريكية[14].

وانعكس الاهتمام الأمريكي خلال فترة الرئيس بوش في إعلانه فيفري عام 2007م، عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة خاصة بالقارة عُرفت بـ "الأفريكوم"؛ وذلك لضمان تمكن الولايات المتحدة من حماية الإمدادات النفطية الخاصة بها، بجانب الاستمرار في حملتها العالمية لمواجهة الإرهاب.

وما يمكن استنتاجه من السياسة الامريكية اتجاه القارة الافريقية في عهد "جورج دبليو بوش"، أن الولايات المتحدة الامريكية فشلت في سعيها إلى بناء شراكات عسكرية جادة مع الدول الافريقية لمحاربة الإرهاب، وأن النوايا الامريكية من هذه الشركات كانت مكشوفة، حيث تسعى إلى الهيمنة العسكرية، وضمان استمرار تدفق الثروات الطبيعية من القارة، عبر خلق قواعد متقدمة لنشاطها العسكري، لمحاصرة خصومها ومنافسيها، وتعزيز مصالحها في القارة.

عرفت فترة إدارة باراك أوباما مراجعة جذرية للسياسة الأمريكية في القارة الافريقية، واعادت النظر في مجمل سياسات سلفه، وأولها ما تعلق بالقيادة الامريكية في القارة "أفريكوم"، التي خلقت حالة السخط الافريقي حولها. وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية، أنها ستراجع طموحاتها لبناء قيادة مركزية في إفريقيا، مرجعة ذلك لمعارضة الدول الافريقية لهذا المشروع، وعدم نجاح أمريكا في إقناعهم بالموافقة على استضافتها، وهو بذلك اعترافا امريكي بفشلها في إزالة التوترات والشكوك لدى تلك الدول[15]، ورغم الدعم العسكري الذي قدمته إدارته لبعض بلدان القارة، وإنشاء قواعد عسكرية في أكثر من عشر دول إفريقية، إلا أن ملف الإرهاب وتطوير السياسة الأمنية والعسكرية التي انتهجها "جورج دبليو بوش" لم تكن على سلم أولوياته، بل أن تركيز سياستها الخارجية كان نحو مناطق أخرى من العالم رغم أصوله الافريقية.

شكل انتخاب باراك اوباما تغييرا كبيرا لصورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم عموما، وفي القارة الافريقية خصوصا. وقد كانت أول زيارة قام بها الرئيس أوباما إلى القارة دولة غانا؛ وهي الدولة التي طالما وصفت من قبل المسؤولين الامريكيين بـ"دولة الحكامة الجيدة"، وقد شكل خطاب أوباما هناك ما يمكن اعتباره برنامج عمل متعدد الجوانب: دعم الديمقراطية، تحقيق التنمية الاقتصادية، حل النزاعات المسلحة، استمرار التعاون العسكري المشترك. كل هذا في سبيل احداث قطيعة مع سياسة بوش الابن[16]. لكنه أفضى في النهاية إلى تراجع نسبي لنفوذ الولايات المتحدة بأفريقيا لصالح فواعل دولية أخرى.

يعتبر وصول الرئيس "دونالد ترامب" إلى قيادة الإدارة الأمريكية، تحول كبير في الاهتمام الأمريكي بالقارة الافريقية في الاتجاه السلبي، حيث تراجع التعاطي مع قضايا القارة في أجندته الخارجية، واتسمت العلاقات الأمريكية الإفريقية في فترة حكمه بالركود، مما زاد من ضعف النفوذ الأمريكي لصالح تمدد قوى دولية وإقليمية أخرى.

ولم يكتفِ "ترامب" طيلة مدة رئاسته بما اتخذه من قرارات تسببت في تضاؤل الدور الأمريكي في مواجهة الإرهاب، حيث أعلن في ديسمبر 2020 أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها المؤلفة من 700 جندي في الصومال[17]، وهو ما أدى إلى زيادة الانكشاف الأمني لقدرة أمريكا العسكرية في المنطقة. ومع ذلك بقي الفضل في بعض الاستقرار للسياسة الأمريكية في القارة إلى الكونجرس الذي استمر في تمويل برامج إنسانية باهظة التكلفة مثل خطة الرئيس جورج بوش الطارئة للإغاثة من الإيدز، أين بلغ إجمالي مساعدات وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية للبلدان الإفريقية 7,1 مليار دولار في السنة المالية 2019، بما يتماشى تقريبا مع المساعدة السنوية لإفريقيا خلال إدارة الرئيس أوباما[18].

رغم الموقف المبدئي السلبي لـ "ترامب" من القارة الافريقية، إلا أن إدارته ظلت منخرطة دبلوماسيا في العديد من القضايا الأمنية والسياسية، وخاصة الاقتصادية والتجارية، لمواجهة التمدد الصيني والروسي، واستمرت في المبادرات العسكرية والتجارية وتقديم المعونة، وذلك لتطوير شراكات اقتصادية وسياسية وأمنية في جميع أنحاء القارة الإفريقية، والتزمت إدارة "ترامب" بشكل صريح بمتابعة البرامج التي تعزز مصالح الولايات المتحدة، وتؤكد على رغبتها في منافسة بكين وموسكو في مغامراتهما داخل إفريقيا.

ومع ذلك فقد خلفت إدارة "ترامب" رصيد كارثي في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا، وجاءت إدارة "بايدن" برؤية جديدة تصحح الاختلالات التي خلفها، ووضع استراتيجية تستجيب لرؤية الولايات المتحدة الأمريكية وأدوارها بالقارة في المرحلة القادمة.

3. دوافع الاستراتيجية الامريكية الجديدة اتجاه افريقيا:

جاء إعلان واشنطن في الثامن من أوت 2022 "استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا"، في سياق لا يمكن فصله عن الصراع الجيو–سياسي المحموم بين المعسكر الغربي وكل من روسيا والصين. ومن جامعة بريتوريا في جنوب إفريقيا أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن عن تطلع بلاده إلى شراكة حقيقية بين الولايات المتحدة وإفريقيا[19]، مؤكدا أن بلاده لا ترغب في تجاوز نفوذ القوى العالمية الأخرى في القارة، وأضاف إن أمريكا لن تملي على أفريقيا خياراتها، ولا ينبغي لأي شخص آخر أن يقوم بذلك، مؤكدا أن حق اتخاذ هذه الخيارات يعود للأفارقة وحدهم، وبالرغم من أن أمريكا لم تفصح عن الدوافع الحقيقة لبناء هذه الاستراتيجية لكن يمكن حصرها فيما يلي:

1.3 استعادة الدور القيادي العالمي لأمريكا:

يعتقد البعض أن الريادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية في أفول، وأنها لم تعد تلك القوة القادرة على الهيمنة على السياسة الدولية نتيجة لصعود قوى منافسة على المشهد العالمي، وتراجع نفوذها في كثير من بقاع العالم، وقد كرس الرئيس الأسبق "دونالد ترامب" لهذه الطروحات من خلال مبدأ "أمريكا أولا". إلا أن خلفة "بايدن" وضع في أولويات برنامج الرئاسي إعادة أمريكا للواجهة الدولية، وانخراطها بشكل واسع في مختلف القضايا العالمية الأمنية والعسكرية والاقتصادية، ويعمل على تفنيد هذه الطروحات على اعتبار النظام الدولي الذي قادته أمريكا لثلاثة أرباع القرن، وهو نظام مفتوح ومتعدّد الأطراف ومُحكم بمعاهدات أمنية وشراكات مع ديمقراطيات ليبرالية أخرى، وأن القابلية للفشل هو أحد المزايا التي تحظى بها أمريكا، فباعتبارها مجتمعًا ليبراليًا، فإنّه بإمكانها الاعتراف بنقاط ضعفها وحساسيّتها وأخطائها والسعي إلى تحسينها تبعا لذلك، وهي أفضليةٌ متميّزةٌ على حساب منافسيها غير الليبراليّين أثناء مواجهة الأزمات والانتكاسات[20]، لذلك يعمل بايدن على تعزيز مصداقية الولايات المتحدة

الأمريكية بين أصدقائها وحلفائها، وأعاد تشكيل التحالفات والشراكات الدولية التي قوضتها إدارة "دونالد ترامب"، وتبني سياسة خارجية واقعية تتقبل العالم كما هو، لا كما تودُّ الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون.

2.3 تزايد الأهمية الديمغرافية والاقتصادية والسياسية للقارة الأفريقية:

تُعد قارة إفريقيا ذات أهمية عالمية متزايدة خلال العقدين الأخرين، في ظل ما تمتلكه من موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، وموارد بشرية هائلة، وموقع استراتيجي متميز يتحكم في الممرات المائية المهمة للاقتصاد العالمي، ما يجعلها دائمًا محطّ أنظار وتنافس العديد من دول العالم، فديمغرافيا؛ يتعدى عدد سكانها المليار ومئتين مليون نسمة في الوقت الراهن ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى 2,5 مليار نسمة بحلول عام 2050م، بما يعادل ربع سكان العالم. وسوف تشكل القارة الإفريقية وحدها 65% من معدل النمو السكاني العالمي خلال السنوات الخمس والثلاثين القادمة[21]، مما يجعلها سوق استهلاكية واعدة، كما تشكل الموارد الأولية من مصادر الطاقة والمعادن النفيسة محل أطماع كل القوى الولية، خاصة في الفترة الأخيرة بعد أزمة الطاقة والغذاء التي يعرفهما العالم عقب الحرب الروسية الأوكرانية.

كما يمكن أن تشكل 54 دولة في أفريقيا كتلة سياسية قوية على مسرح المنظمات العالمية، وتستطيع أيضًا أن تظهر قدرة متزايدة على العمل في انسجام تام من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، خاصة إذا تمكنت البلدان الإفريقية، وخاصة الأكثر نفوذًا، من إيجاد صوت سياسي موحد. وفي ظل هذه الأهمية تسعى أمريكا الاستفادة من القارة وفق رؤية جديدة.

3.3 الاستعداد للعهدة الانتخابية الثانية:

لقد واجه الرئيس "جوزيف بايدن" انتقادات كثيرة لطريقة إدارة السياسة الداخلية للبلاد، ميّزتها التراجع الاقتصادي الكبير وتأثيره على الوضع المعيشي للفرد الأمريكي، ورغم محاولاته لوضع خطة إنقاذ اقتصادي، إلا أن مؤشرات نجاحه لازالت بعيدة[22]، وهو ما جعل من حظوظ فوزه بولاية ثانية في تراجع، لذلك فهو يعمل على كسب نقاط إيجابية في سياسته الخارجية يعزز بها مركزه الانتخابي، بالسعي إلى ضبط سياساته العالمية وتوجهاتها بما يخدم الاقتصاد الأمريكي، وحاجته إلى اقناع الكتل الانتخابية المتعددة، فقد وجه "بايدن" رسالة للكتل الانتخابية المهتمة بموضوع البيئة من خلال مشاركته في قمة المناخ "كوب 27" بمصر، ورغم الأهمية التي يوليها "بايدن" لموضوع المناخ إلا أنها لم تقنع الكتلة الناخبة المهتمة بالبيئة، لذلك جاءت هذه الاستراتيجية واستضافته للقمة الامريكية–الإفريقية لتعزيز حظوظه وتوجيه رسالة للكتلة الانتخابية من الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية والذين يشكلون جزءا أساسيا من القاعدة الانتخابية لمرشحي الحزب الديمقراطي، وساهموا بشكل كبير في وصوله لرئاسة أمريكا.

4.3 مراجعات في الرؤية الأمريكية للقارة الأفريقية:

لم تكن إفريقيا مُستثناة أو خارجة عن نطاق اهتمامات الولايات المتحدة، لكنها كانت تشغل أولوية غير متقدمة من الوجهة الاستراتيجية، لكنها من جهة أخري، لم تكن مُهملة بالقطع، حيث ظلت القارة لدى دوائر صناعة القرار منطقة خالصة لحلفائهم الأوروبيين، واستمرت الاتصالات الأمريكية مع أفريقيا على النحو الذي تؤثر فيها أجواء الحرب الباردة والروح التنافسية بين القوتين الأعظم[23]، لأنها كانت تعتبر مصدر لمشاكل معقدة، وأي ارتباط بها يمثل عبئا لا تريد أمريكا تحمله إلا بما يعود عليه بالمصلحة، إلا أن التحولات الجيوسياسية العالمية أعادت للواجهة الأهمية الاستراتيجية للقارة، وهو ما أدركته إدارة "بايدن"، وأعادت تعريف القارة استراتيجيا بأنها "أرض الفرص"، وبدأ الحديث عن الإمكانات الاقتصادية الضخمة التي تحوزها القارة وعلى أمريكا الاستفادة منها.

5.3 تزايد المخاوف الأمنية في القارة الأفريقية:

شهدت إفريقيا في العقد الأخير، تطورًا ملحوظًا في قضية الإرهاب؛ وتزايد الحركات والجماعات المتطرفة ترجمه الارتفاع الكبير في نسبة العمليات الإرهابية، من أقصى الغرب الإفريقي إلى أقصى شرقه، حيث لا يقتصر الانتشار المرعب للإرهاب في القارة على جهة بعينها، بل لا تخلو منطقة من مناطق القارة من وجود تهديد إرهابي، فهناك أكثر من 5000 إفريقي من جنسيات مختلفة ينشطون مع الجماعات الإرهابية في القارة، وفي مناطق النزاعات المسلحة الأخرى، وتنشط في إفريقيا أكثر من 64 منظمة وجماعة إرهابية ينتشر معظمها في شرقها. ومع ذلك يمكن القول إن قوَّة وفاعلية الجماعات الإرهابية في القارة تختلف من منطقة إلى أخرى، وتأثيرها يختلف من دولة إلى أخرى[24].

تطورت الظاهرة الإرهابية في القارة السمراء، تماشيا وتطور حركة التفاعلات السياسية والاقتصادية الكبرى، إذ تأثر تطور ظاهرة الإرهاب إلى حد بعيد بالموروث الاستعماري، والنشأة الاصطناعية للدولة في إفريقيا، كما تداخل الإرهاب مع ظواهر وتطورات سياسية واقتصادية أخرى، مثل الحروب الثورية، والحروب الأهلية، والحروب بالوكالة التي تقودها قوى دولية ضد أخرى، مما جعل القارة أكثر مناطق العالم معاناة من الإرهاب.

يشكل الإرهاب تهديدا حقيقيا للمصالح الأمريكية في القارة، ورغم إقرارها لسياسات أمنية خاصة بالقارة وإنشاء "أفريكوم" لمحاربة الظاهرة، لكن خطره لازال يتمدد في العديد من الدول، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى الحد من الظاهرة بتغيير أنماط التعامل معها ومع الأسباب التي تؤذي إلى تناميها.

6.3 التنافس بين القوى الدولية في إفريقيا:

تسعى الدول الإفريقية إلى التحرر من هيمنة القوى الغربية الكبرى، وإيجاد توازن لمصالحها في إطار شبكة العلاقات الدولية القائمة والمستقبلية، والاستفادة من المراجعات الاستراتيجية لعلاقات القوى الكبرى معها، من خلال إعادة القراءة لأدوارها، في ضوء ما طرأ من معادلات جديدة على حلبة الصراع والتنافس الدولي على القارة الإفريقية.

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بقلق شديد لأدوار ونفوذ قوى دولية منافسة في القارة وخاصة الصين وروسيا، وبالرغم من أن هذا القلق بدأ في عهد إدارة "أوباما"، لكنها فشلت في الحد منه بسبب سياساته الانتقائية في التعامل مع بلدان القارة ومشاكلها، وظلت تكرر تحذيراتها لنوايا الصين الحقيقية من وراء شركاتها مع الدول الافريقية، التي تنتهي بديون ثقيلة، والسيطرة أخيرا على البنية التحتية الافريقية، إلا أن الواقع يؤكد أن الأمر لا يعدو إلا أن يكون الخوف من النفوذ الصيني في القارة وتهديده لنفوذها ومصالحها الاقتصادية والتجارية[25] وليس على مصالح إفريقيا، رغم أنها لم تقدم بديلا ناجزا للاستثمارات الصينية المشبوهة حسبها. ومع انقضاء ولاية "دونالد ترامب"، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك طرف أخر بدأ يتقدم في مواقعه العسكرية في إفريقيا، وهي روسيا، التي استغلت الإهمال الأمريكي والرفض الإفريقي للقوى الأوروبية، لتعزز مكانتها الأمنية والعسكرية، حيث يحرك السياسة الخارجية الروسية تجاه أفريقيا المحددان الاقتصادي والعسكري، والمتجليان في تكثيف المبادلات التجارية وفي زيادة صفقات التسليح والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب، تمثل التواجد الروسي في القارة خلال شركاتها الكبرى في الأمن واستخراج المعادن واستغلالها، وهو ما جعل إدارة "بايدن" تدق ناقوس الخطر لمواجهة التمدد الصيني والتوسع الروسي وقوى إقليمية أخرى مثل الهند وتركيا.

4 الملامح الرئيسية لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا:

انطلاقًا من الدوافع الأمريكية لإعادة قراءة الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها إفريقيا لخارطة مصالحها العالمية والإقليمية المتعلقة بالقارة، كشفت الولايات المتحدة النقاب عن وثيقة سياسية تعلن عن إصلاح شامل لسياستها في إفريقيا تحت عنوان "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء"، وهي وثيقة تقع في 17 صفحة، أعلن عنها وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن، أثناء جولته الأفريقية الأخيرة في شهر أوت 2022، وباشرت الولايات المتحدة في شرح مضمونها وأهدافها خلال القمة الأمريكية-الأفريقية من 13 إلى 16 ديسمبر 2022، بواشنطن ومشاركة 50 دولة إفريقية وممثلون عن الاتحاد الأفريقي، عرضت فيها مجموعة من الرؤى والأفكار، تستطيع بها الولايات المتحدة مواجهة التطورات في القارة الأفريقية، بما ينعكس على أدوارها في القارة بشكل أكثر تأثيرًا وفعالية. وقد حددت هذه الاستراتيجية لنفسها أربعة أهداف، وهي[26]:

1.4 تشجيع الانفتاح والمجتمعات المفتوحة:

تدعو الاستراتيجية إلى مزيد من المساءلة بين الدول الأفريقية، من خلال دعم الضوابط والتوازنات التي تتراوح من استقلال القضاء إلى الصحافة الاستقصائية، ومن خلال تشجيع الشفافية، بما في ذلك مكافحة الفساد والقمع الرقمي. وترى الاستراتيجية أن المجتمعات المنفتحة لديها أهدافًا مشتركة مع الولايات المتحدة، وأكثر احتمالًا لمواجهة "الأنشطة الضارة" من قبل روسيا والصين وغيرهما. وأشارت الاستراتيجية إلى أن للولايات المتحدة مصلحة دائمة في ضمان بقاء المنطقة مفتوحة ومتاحة للجميع، وتأكيد قدرة الحكومات والشعوب على اتخاذ خياراتها السياسية الخاصة بها، بما يتوافق مع الالتزامات الدولية، ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت عن

خيار "المشروطية السياسية" لإقامة العلاقات مع الدول الإفريقية، وضخ المساعدات لمحتاجيها في القارة كما كان في السابق.

2.4 دعم التعافي من الوباء والفرص الاقتصادية:

تؤكد الاستراتيجية على ضرورة تعافي إفريقيا من أثار فيروس كورونا، من خلال دعم جهود التطعيم المستمرة وبناء المرونة الصحية على المدى الطويل، من خلال توسيع البنية التحتية للصحة العامة، وقدرة الدول الأفريقية على الاستجابة السريعة لأزمات الصحة العامة والأوبئة، وأكدت الاستراتيجية التزام الولايات المتحدة بالعمل مع الحكومات الإقليمية والشركاء الدوليين لبناء اقتصادات أفريقية أكثر استقراراً وشمولية. من خلال تعزيز شراكات القطاع الخاص والعام الصحيين، والانخراط في جهود إنعاش المنطقة اقتصاديا، والشراكة من أجل البنية التحتية العالمية، والاستثمار من قبل مجموعة الدول الصناعية السبع، بتمويل بقيمة 600 مليار دولار بهدف منافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية.

3.4 تعزيز الجهود الديمقراطية ومعالجة التحديات الأمنية:

تؤكد الاستراتيجية على دعم الولايات المتحدة للديمقراطيات في القارة من خلال دعم منظمات المجتمع المدني (CSOs)، وتمكين الفئات المهمشة، ودعم الانتخابات العادلة، ونشر مزيج من الأدوات لمعالجة التراجع الديمقراطي. وتؤكد الاستراتيجية أيضًا على النهج ثلاثي الأبعاد (الدفاع والتنمية والدبلوماسية) لجهود بناء السلام، مثل استراتيجية الهشاشة العالمية ومعالجة دوافع الصراع في أفريقيا. وتعطي الاستراتيجية الأولوية "لمقاربات مكافحة الإرهاب غير الحركي بقيادة مدنية" حيثما أمكن، واستخدام القوة المباشرة عندما يكون ذلك "قانونيًا ويكون التهديد أكثر حدة".

4.4 الحفاظ على البيئة ودعم تحول الطاقة:

وفقاً للاستراتيجية، فإن جهود أفريقيا للحفاظ على النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية الغنية في القارة واسترجاع ما فقد منها – مع تحقيق أهداف الوصول إلى الطاقة وأمن الطاقة، وتنويع مصادر الطاقة لديها، وبناء سلاسل التوريد المستدامة – تعتبر أساسية من أجل معالجة أزمة المناخ العالمية. ومع أن المنطقة ليست مسؤولة – بحسب الاستراتيجية – إلا عن مستوى منخفض جداً من الانبعاثات بالنسبة إلى عدد سكانها، فإنها تعاني من بعض أسوأ آثار تغير المناخ. لذلك ستدعم الولايات المتحدة الدول الأفريقية في بناء البنية التحتية المقاومة للتغيرات المناخية، وجهود التكيف مع الأثار الناجمة عنه، والحفاظ على النظم البيئية في أفريقيا، حيث تدعم الاستراتيجية برامج الطاقة الخضراء كوسيلة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في القارة.

5 أدوات تحقيق الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:

ووضعت الاستراتيجية ستة مداخل يمكن للولايات المتحدة تنفيذها من أجل تحقيق تلك الأهداف وهي:

1.5زيادة الانخراط الدبلوماسي الأمريكي في المنطقة:

أقرت الاستراتيجية الجديدة بضرورة انخراط الولايات المتحدة دبلوماسيا في المنطقة من خلال مجموعة من الأدوات، يأتي على رأسها تمكين سفرائها ومسؤوليها من التواصل مع الجماهير الأفريقية، وخاصة الشباب والنساء بطرق أكثر سهولة وإبداعاً، فضلاً عن تشجيع المزيد من التبادلات الثقافية مع مواطني القارة الأفريقية، وتكثيف عناصر القوة الناعمة الامريكية التي تحوزها.

2.5 دعم التنمية المستدامة والصمود الاقتصادي:

أشارت الاستراتيجية إلى أن عمق الأزمات الاقتصادية في القارة نتيجة فشلها في تحقيق التنمية، وما خلفته جائحة كورونا على البنى الاقتصادية للقارة، وأكد صناع الاستراتيجية على ضرورة تعميق الإدارة الأمريكية تعاونها مع الحكومات والهيئات الإقليمية الإفريقية، بما في ذلك الاتحاد الإفريقي، لدعم التنمية المستدامة والتحول الرقمي. ودعم الاستمارات في القدرات الأساسية للنظام الصحي والبنية التحتية وتحسين سلاسل التوريد للسلع الأساسية، والحصول على الكهرباء. ونوهت الاستراتيجية بأن واشنطن ستدعم الاستثمار في القدرات الأساسية للنظام الصحي، بما في ذلك القوى العاملة والبنية التحتية. كما ستدعم، بحسب الاستراتيجية، طرق وتقنيات الحصول على الكهرباء. ولفتت الاستراتيجية إلى أن الولايات المتحدة ستلعب دورًا قياديًا في تنسيق أنشطة التنمية الإنسانية والاقتصادية للمانحين.

3.5 مراجعة أدوات التعامل مع الجيوش الأفريقية:

وفقًا للاستراتيجية، تعد الجيوش الفعالة والشرعية والخاضعة للمساءلة ضرورة لخلق الاستقرار، ودعم المجتمعات المنفتحة والديمقراطية والمرنة، ولمواجهة التهديدات المزعزعة للاستقرار في أفريقيا. وفي هذا الإطار، أكدت الاستراتيجية أن واشنطن ستراجع أدوات التعامل مع الجيوش الأفريقية، وخاصة البرامج التي تدعم بناء القدرات المؤسسية اللازمة، ومكافحة الفساد، وتعزيز إصلاحات قطاع الأمن.

4.5 تعزيز العلاقات التجارية مع دول المنطقة:

أكدت الاستراتيجية أن واشنطن ستعمل على تعزيز علاقاتها التجارية مع دول المنطقة؛ وذلك من خلال التركيز على القطاعات التي تتوافق مع أولويات الولايات المتحدة وتفي باحتياجات شركائها الأفارقة، مثل الأعمال التجارية الزراعية، الطاقة، الترفيه، الرعاية الصحية والتكنولوجيا، مع تسهيل المعاملات في القطاعات الحاسمة للنمو الاقتصادي الأفريقي.

وأضافت أن الولايات المتحدة ستعمل على تحقيق ذلك أيضاً عبر تسهيل التجارة والهجرة بطريقة شرعية، مع تبادل المعلومات لتأمين حدود الدول الأفريقية، وتعزيز الشراكات بين الجمارك والشركات، وزيادة استخدام تدابير أمن البضائع، وتوسيع مشاركة البيانات مع الشركاء الأفارقة، ومراجعة "قانون أجوا" (Growth and Opportunity

in Africa)* الذي ينتهي في عام 2025 –بعد سلسلة التمديدات الذي عرفه القانون، ودعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

5.5 قيادة عملية التحول الرقمي في المنطقة:

أكدت الاستراتيجية أن واشنطن ستقود عملية التحول الرقمي في أفريقيا، من خلال تعزيز نظام بيئي رقمي مبني على الأنترنت المفتوح والموثوق والقابل للتشغيل المتبادل والآمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر أفريقيا، فضلاً عن ضمان الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة، وزيادة معدلات البيانات، وخفض التكاليف.

6.5 مساندة جهود التجديد الحضري بالمنطقة:

تماشياً مع التزام الرئيس "بايدن" بالاستثمار في التجديد الحضري والبنية التحتية في الداخل، أشارت الاستراتيجية إلى أن الولايات المتحدة ستساعد المدن الأفريقية في التخطيط لنموها في القطاعات الحيوية مثل الوصول إلى الطاقة، وتغير المناخ، والتكيف، والنقل، وإدارة المياه، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية من خلال تسخير الأدوات والقدرات الحالية المشتركة بين الوكالات لإطلاق الإمكانات الحضرية للمنطقة.

6 تحديات الاستراتيجية الامريكية الجديدة اتجاه إفريقيا

أعطت القمة الأمريكية–الإفريقية منبرا دبلوماسيا مهما للإدارة الأمريكية لإقناع الأفارقة بالتحولات التي احدثتها للتعاطي مع القارة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ورغم الحساسية التي يثيرها ماضي العلاقات البينية، في العديد من الملفات، خاصة ما تعلق بالديمقراطية ومحاربة الإرهاب والقواعد العسكرية، وبذلك فإن هذه الاستراتيجية الجديدة تواجه العديد من التحديات، التي تعمل الإدارة الأمريكية على مجابهتها لتحقيق الأهداف، ومنها:

1.5 الموقف الأفريقي من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:

ينشد الأفارقة حدوث تغيّير فعلي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاههم، وتجاوز صانع القرار الأمريكي الشعارات والصياغات اللفظية حول الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، إلى وضع آليات عملية ملموسة تترجم صدق الإرادة الأمريكية في تحقيق الشراكة، وتحمل مسؤوليتها الأخلاقية في كثير من أزمات القارة، فبواقع التجربة مع الاستراتيجيات الأمريكية السابقة، يخشى الأفارقة أن تتكرر ذات الخطابات التي سمعوها سابقا حول دعم التنمية والشراكة الاقتصادية وتعزيز قدرات القارة في محاربة الإرهاب.

ويبدو من خلال المؤشرات الأولية أن الولايات المتحدة لم تتخل عن منطق تعاملها مع إفريقيا، كما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون (1969–1974) في تصريح له سنة 1991، قائلا " إننا لا نذهب إلى هناك دفاعا عن الديمقراطية، ولا نذهب إلى هناك لمحاربة الديكتاتورية، ولا نذهب إلى هناك للدفاع عن الشرعية الدولية، إننا نذهب إلى هناك وعلينا أن نذهب لأننا لن نسمح بأن تمس مصالحنا الحيوية"[27]، فقد كشفت الحرب الروسية – الأوكرانية النظرة الأمريكية التي لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح القارة وسكانها، إذ فرضت واشنطن وحلفاؤها عقوبات على روسيا وعلى من يتعامل معها دون استشارة الأطراف المتضررة جديًا من هذه الإجراءات. فلئن كان

التضخم على سبيل المثال بلغ في بريطانيا 9% في ماي 2022 فما بالنا بالأوضاع الاقتصادية في أفريقيا، حيث تضرر الاقتصاد الأفريقي بشكل كبير، حتى أعلن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الرئيس السنغالي "ماكي سال" من سوتشي الروسية أن "العقوبات المفروضة على روسيا أدت إلى حرمان الدول الأفريقية من الحصول على الحبوب والأسمدة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع في مجال الغذاء، لأننا لم نعد قادرين على الحصول على الحبوب، وخاصة القمح الروسي"[28]. كما أن حديث بلينكن عن تطلع واشنطن "إلى الدول الأفريقية للدفاع عن قواعد النظام الدولي"[29]، ترددت أصداؤه أفريقيًا مع مخاوف جدية من تحول القارة إلى ساحة خلفية لحرب باردة جديدة بين القوى العالمية الكبرى، لن تعود بكثير من النفع على القارة المتعطشة إلى الاستقرار والتنمية.

ومع ذلك هناك مؤشرات إيجابية على إمكانية إحداث نقلة نوعية في مستقبل العلاقات الأمريكية–الإفريقية خلال الفترة المقبلة، والتعاون في العديد من الملفات والقضايا المتشابكة ذات الاهتمام المشترك، بهدف ضمان وتعزيز المصالح الاستراتيجية للطرفين، إلا أنه يجب عدم إغفال تغير طبيعة البيئة الدولية خلال الفترة الراهنة مقارنة بما كانت عليه في عهد إدارة الرئيس أوباما، خاصة في ما يتعلق بتنامي النفوذ الدولي في قارة إفريقيا، والتأثيرات الاقتصادية العالمية بسبب انتشار جائحة كوفيد–19، لذلك تنظر دول القارة بحذر شديد للتوجهات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، في انتظار ما سوف يقره واقع الممارسة الأمريكية.

2.6 المأزق الأمريكي في دعم الديمقراطية بأفريقيا:

انتقلت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من التصور الميكانيكي للديمقراطية، بصفتها مشروعا جاهزا للتصدير بصفتها مشروعا جاهزا للتصدير، إلى إدراك عوائق ومصاعب التحول الديمقراطي في إفريقيا التي لها علاقة مباشرة بالأزمات الاجتماعية والأمنية في القارة. وهو تحول واضح في المحددات الرئيسية للتعامل مع الدول الإفريقية الذي كان يمر عبر احترام حقوق الانسان والأنموذج الديمقراطي في العملية السياسية، مع أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا حددت أهدافاً وتوجهات كبرى للولايات المتحدة تستجيب لمنطق تدعيم الممارسات الديمقراطية والإصلاح السياسي ومواجهة التطرف الراديكالي، إلا أنه لن يكون لها أثر عميق في ترتيب وضبط الأوضاع السياسية الأفريقية.

وقد كرست الولايات المتحدة هذا المبدأ منذ انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، حيث يقول أنتوني ليك (Anthony Lake) مستشار الأمن القومي الأمريكي (1993–1997) "يجب علينا نشر الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم، لأنها تحمي مصالحنا وتحفظ أمننا، وتعكس في الوقت نفسه قيمنا التي هي قيم أمريكية وعالمي"[30]، ورغم أن هذا المبدأ تعاملت به الولايات المتحدة بازدواجية مفضوحة، ولم يكن المعيار الثابت، حيث أنها دعمت دول ديكتاتورية عندما تقاطعت مصالحها معه، ويبدو أن ذات النهج مستمر بعد الإعلان عن الاستراتيجية، حيث رفضت الولايات المتحدة دعوة أربع دول هي السودان، بوركينا فاسو، غينيا ومالي، وهي الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولًا خضعت لانقلابات عسكرية في الفترة الأخيرة ولا تتمتع بشرعية ديمقراطية. كما أنها خضعت لعقوبات

سياسية من جانب منظمة الاتحاد الأفريقي. لكنها وجهت دعوة للرئيس الأوغندي "يوري موسيفيني" الذي يحكم بلاده منذ 36 عامًا وسجله الحقوقي يشوبه كثير من الاتهامات، وهو ما يجعل من قضية الديمقراطية الأمريكية محل جدل كبير يخشى أن تتحول مع الزمن إلى نموذج آخر من "Pax Americana"، حيث يكون السلام لمن يحقق المصالح الأمريكية دون الاستناد إلى أي معايير قيمية ثابتة. وهو ما تستخدمه قوى عالمية أخرى للدعاية المضادة ضد النفوذ الغربي عمومًا والأمريكي خصوصًا في القارة الأفريقية.

3.6 النفوذ الصيني في إفريقيا:

تمثل الصين نمطا مختلفا ومستقلا عن القوى الكبرى في المحيط الدولي فقد أخذت توسع اهتمامها اتجاه إفريقيا، عن طريق التركيز على أنها أكبر دولة نامية تتفهم الاحتياجات التنموية الإفريقية، وهي مؤهلة للدفاع عن مصالح إفريقيا في المحافل الدولية، حيث أنها لا تعتمد على سياسة " العصا والجزرة"[31]، المنتهجة من القوى الاستعمارية التقليدية في القارة والولايات المتحدة الأمريكية وقد أرسى الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين"، مبادئ العلاقات الصينية الافريقية خلال زيارته إلى القارة عام 1999، وشملت ساحل العاج، غانا، مدغشقر وجنوب إفريقيا، وهي : الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الأوضاع الداخلية للدول الأخرى، المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي. وما يدعم توجه السياسة الصينية لزيادة نفوذها في إفريقيا هو عدم وجود خلفيات سياسة أو أيديولوجية لمشاريعها الاستثمارية في البنية التحتية، وهو ما يساير المزاج العام للقادة الأفارقة.

اقتصاديا، تميزت الاستراتيجية الصينية الاقتصادية للتعامل مع إفريقيا بسمات عدة، منها؛ سعيها للتعامل مع كل الدول الافريقية دون استثناء، الميزة التفضيلية التي تمثلت في استخدام استراتيجية الديون ذات التكلفة المنخفضة، التي تركز على العمالة الصينية الماهرة ذات التكاليف المنخفضة، السرعة في الإنجاز بالإضافة إلى المساعدة الدبلوماسية الإنمائية. وقد شجعت الصين كل شركاتها بالنظر إلى القارة بوصفها مركزا تجاريا واستثماريا، تركزت أغلب هذه الشركات في تطوير البنى التحتية الأفريقية، إذ يبرز في هذا الإطار "مشروع الحزام والطريق" العملاق كإحدى أكبر أدوات الاختراق الصينية للقارة السمراء. ورغم ظروف انتشار وباء كورونا، فقد حافظت بكين على معدلات تبادل اقتصادي وتجاري مرتفعة مع أفريقيا، فبين جانفي وسبتمبر من عام 2021 بلغت التجارة الثنائية بين الطرفين مستوى قياسيًا، مرتفعة بنسبة 32.2% على أساس سنوي لتصل إلى 185.2 مليار دولار أمريكي، كما بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا 2.55 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من 2021 بزيادة 9.9%[32]. ورغم محاولة الإدارة الأمريكية مواجهة نفوذ بكين من خلال تطوير نشاطها الاقتصادي في أفريقيا، بناء على تلك الاستراتيجية خاصة عبر "الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية" والتي أقرها اجتماع مجموعة السبع في جوان 2022، من خلال العمل على جمع 600 مليار دولار تلتزم الولايات المتحدة بـ 200 مليار منها لتنفيذ مشاريع لتطوير البنى التحتية المرتبطة بالتحول الرقمي والطاقة وتحديات المناخ[33]، وهو ما يعد النظير الأمريكي لمشروع الحزام والطريق

الصيني العملاق. ولكن يبقى مع ذلك أن الإمكانيات الصينية، خاصة في الشق المتعلق بالبراغماتية التي تتجاوز الخطاب الأمريكي، الذي قد تُعيقه آليات الديمقراطية وتداخلات بعض مؤسسات اتخاذ القرار هناك خاصة الكونغرس بمجلسيه.

ورغم ذلك لا يمكن إهمال الهدف العام للتحرك الصيني اتجاه إفريقيا، والذي أشار إليه رئيس الوزراء الصيني السابق "ون جيا باو"، خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2003، الذي قال "إن الهدف الاستراتيجي العالمي الأوسع لإقامة علاقات أوثق مع إفريقيا هو مواجهة الهيمنة الغربية"[34]، بحيث تمثل إفريقيا إحدى الركائز لمواجهة استراتيجية الاحتواء الأمريكية الموجهة ضد الصين، كما تمثل إفريقيا –كما لأمريكا–ثقل سياسي مهم قد تحتاجه الصين في إطار علاقاتها الدولية، ولا يقتصر التحرك الصيني تجاه إفريقيا على الزيارات الدبلوماسية، وإنما ذهبت نحو تطوير علاقاتها مع الاتحاد الافريقي كونه إطارا شاملا يضم كل الدول الإفريقية، وغالبا ما تعلن الصين تقديرها واحترامها لفكرة عموم إفريقيا، وتدعم دور الاتحاد الافريقي في مختلف قضايا القارة.

وبذلك تشكل التوجهات الصينية في القارة تحديا كبيرة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة، وموقها مضاد لمجمل توجهاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفي علاقاتها مع النخب الحاكمة التي تعمل امريكا على استمالتهم ليكفلوا لها السيطرة على ثروات القارة وانظمتها السياسية، وبالتالي التحكم في منطقة مصالح حيوية ذات أولوية.

أمام الاستراتيجية الأمريكية تحدي كبير في تحييد الاستراتيجية الصينية التي تعمل بمقاربة تستهوي النخب العسكرية الحاكمة في إفريقيا، من خلال السعي الصيني لإضفاء الشرعية على انتهاكات حقوق الانسان، وعلى الممارسات غير الديمقراطية في بعض الدول تحت شعار السيادة الوطنية وعدم التدخل، بالإضافة إلى الدعوة المشتركة بين الصين والدول الإفريقية بخلق نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تشترك فيه جميع دول العالم.[35]

4.6 التمدد الروسي في إفريقيا:

انطلقت روسيا نحو القارة الإفريقية التي تمثّل الآن كما كانت روسيا في التسعينات من القرن الماضي سلّة من الفرص الاستثنائية خاصة فيما يتعلق باستثمار الموارد الطبيعية والمواد الأولية. ومستفيدة من خبرة الحقبة الماضية، قامت روسيا بحث شركاتها على الاستثمار في أفريقيا وممارسة نفوذها المتأتي من الفوائض المالية لديها والترويج لقدرتها على إفادة دول القارة عبر مدّها في مجالات مثل: السلاح والتكنولوجيا (الطاقة النووية)[36]. هذه الاستراتيجية التي اعتمدت في بدايتها على بيع السلاح للدول الأفريقية كمدخل للاستثمار وتعميق التعاون الثنائي مع دول القارة واستعادة نفوذها الجيو–سياسي العالمي الذي كان قائما في العهد السوفياتي.

تسعى السياسية الخارجية الروسية منذ وصول الرئيس بوتين إلى قيادة الدولة إلى تعزيز حضورها على الساحة الأفريقية، وذلك ضمن أهدافها الاستراتيجية المستقبلية، وهذا التوجه المتزايد يأتي في إطار مزاحمة النفوذين الأمريكي والفرنسي، أو ما يمكن أن نطلق عليه المنافسة الاستراتيجية خارج المجال. وقد ساهم تفجر الصراع في أوكرانيا في منح التواجد الروسي في أفريقيا المزيد من الأهمية، كأداة لنقل صراعها مع القوى الغربية إلى خارج الحدود، وهو ما يطرح

تحدي للاستراتيجية الأمريكية في مواجهة امتحان آخر متعدد الوجوه، إذ لم يؤدّ إخفاق حلفائها الأوروبيين في منطقة الساحل إلى التشكيك في جدوى المقاربات الغربية في مواجهة الانقلابات والارهاب.

تراهن روسيا على دعم نفوذها وبناء مستقبل علاقاتها مع أفريقيا، وتنفيذ استراتيجيتها وسياستها الخارجية، بالاعتماد على النخبة الأفريقية، حيث تقوم بتقديم الدعم والمساعدات لهذه النخبة لتأمين بقائهم في السلطة لأطول فترة ممكنة، وإغراقهم في الديون من أجل امتلاك تأثير على عملية صنع القرار في هذه الدول، والتأثير على توجهاتها الخارجية، وفي الأخير ضمان تبعيتها لموسكو، مستخدمة في ذلك درعها العسكري غير الرسمي "شركة فاغنر" كأداة للتدخل المباشر، وهي قوات يتم نشرها عادةً في الدول التي تعاني من صراعات داخلية، أو في الدول التي تعج بالاضطرابات ونشاط الجماعات المسلحة، ضمن سياسة موسكو الجديدة المبنية على "الحرب الهجينة" في مناطق النزاع والتوتر. وحتى الثلاثي الأول من 2023، تنشط الشركة في سبع دول أفريقية هي: السودان، مالي، أفريقيا الوسطى، غينيا، موزمبيق، وليبيا، ومدغشقر. ولكن مع حلول العام الجديد أصبح من المتوقع تزايد اتساع انتشار "فاغنر" داخل القارة ليشمل دولًا أخرى، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا، سيراليون، وأثيوبيا، لتقوم بأدوار متعددة تجمع بين حماية النخبة الحاكمة وممتلكاتهم واستثماراتهم، والانخراط في بعض النزاعات التي تهدد بعض القادة الأفارقة من البقاء في السلطة. بالإضافة إلى خلق استثماراتها الخاصة التي تعتمد عليها بشكل أساسي في تمويل المرتزقة المنتسبين إليها.

تختلف الاستراتيجية الروسية في إفريقيا عن نظيرتها الصينية أو الأمريكية، فهي في المبدأ لا تحتاج إلى نفط القارة أو ثرواتها المعدنية، كما الحال مع الصين أو أمريكا لكونها من كبرى الدول المنتجة لهذه السلعة، وأراضيها تكتنز الكثير من الموارد الطبيعية والأولية أيضا على عكس الصين، كما أنّ البعد الأمني في سياستها تجاه القارّة أقل من ذلك الموجود لدى الولايات المتّحدة.

كما يضع التزام الولايات المتحدة بتعزيز الديمقراطية كأولوية، ولو نظريًا، واشنطن في مأزق تجاوزته موسكو التي لا تكترث لطبيعة نظام الحكم عند بيع الأسلحة مثلًا أو تعزيز الاستثمارات، وهو ما يمنحها ميزة تفضيلية لدى الحكام الأفارقة، ونفوذًا استراتيجيًا متزايدًا، في حين يواجه البيت الأبيض، من جديد، مأزق التوفيق واقعيًا بين الشقين السياسي والعسكري لاستراتيجيته الجديدة.

تمثل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أحد أبعادها ردة فعل محسوبة على الجهود الديبلوماسية التي قامت بها روسيا في أفريقيا بعد اندلاع الحرب الأوكرانية، وكان من بين تجلياتها جولات القادة الروس المتكررة للدول الإفريقية –كان آخرها جولة وزير الخارجية لافروف في جويلية 2022–، ضمن توجهات بارزة من مؤشراتها الاختراق العسكري والأمني المتزايد للدول الإفريقية الحليفة للغرب، ونجاح الدبلوماسية الروسية في تحييد موقف أغلب الدول الإفريقية في الصراع الدائر في أوكرانيا. ولذلك لا ترغب واشنطن في ترك فراغ أمني تستغله روسيا. كما أن توسيع عملياتها في مكافحة الإرهاب يعزز مساعي بايدن لاستعادة الدور الريادي للولايات المتحدة عالمياً، ويزيد طمأنة

الحلفاء الأفارقة والأوروبيين[37]، رغم مظاهر الفشل الأمريكي في كبح النفوذ الروسي العسكري المتنامي في القارة الافريقية، رغم الزخم العسكري الأمريكي المتمركز في حوالي 27 موقعًا عسكريًا للعمليات في القارة، من شرقها إلى غربها، لذلك تخطط الولايات المتحدة بتأسيس وجود في مناطق أخرى ذات أهمية استراتيجية، مثل البحر الأحمر وخليج غينيا. حيث يتم إنفاق حوالي 330 مليون دولار بحلول عام 2025 على بناء قواعد عسكرية أمريكية ومشاريع البنية التحتية ذات الصلة، التي تركز على أنشطة مكافحة الإرهاب وعمليات القوات الخاصة والدعم الإنساني، إلى جانب حماية المصالح التجارية الأمريكية في مواجهة الوجود والروسي المتزايد، بالإضافة لمواجهة الخطر المتزايد للقرصنة في خليج غينيا. كما جاءت الاتفاقية التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع جمهورية الرأس الأخضر، في 2020، لتسمح للقوات الأمريكية باستخدام أرخبيلها عسكريًا على نحو يؤجج المنافسة الجيوسياسية العالمية في منطقة غرب أفريقيا[38].

7. الخاتمة:

جاءت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا لإعادة ترتيب أولويات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، وهي جزء من رؤية شاملة لهندسة إدارة "بايدن" لعلاقات أمريكا الخارجية، عقب الضرر الذي لحق بصورة أمريكا في عهد سلفه "دونالد ترامب"، إلا أن استراتيجية إفريقيا تبرز كجهد مُفصل بشكل دقيق عن المبادرات التي إطلاقها لأمريكا اللاتينية ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

تهدف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية تتمثل في تعزيز الانفتاح والمجتمعات المنفتحة، توزيع مكتسبات الديمقراطية والأمن مع الشركاء الأفارقة، ودفع عجلة التعافي من تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) والفرص الاقتصادية، فضلًا عن دعم المحافظة على البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتحول العادل للطاقة. وهي أهداف سبق وأن سطرتها أمريكا في سياستها اتجاه القارة، لكنها لم تعرف طريقها للتنفيذ لعد اعتبارات بعضها مرتبط بطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والعسكرية في القارة، وأخرى بغياب الإرادة الأمريكية في تحقيقها.

تركز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في مضمونها بشكل أقل على المنافسين الجيوسياسيين للولايات المتحدة الأمريكية، وتهتم أكثر بتحسين الدور الأمريكي في منطقة إفريقيا. إلا أن ذلك لا ينفي توجسها من نفوذ دولة الصيني التي استثمرت بكثافة في البنية التحتية الإفريقية بالماضي، وأضحت الشريك التجاري الأول للقارة، وفي التخوف من التمدد العسكري الروسي، التي تصفه الولايات المتحدة بالخطر المهدد للاستقرار السياسي والعسكري لدول القارة، وتحديدا دور مرتزقة "فاغنر" في انتهاكات حقوق الانسان وانقلابات القارة.

بالإضافة إلى تحدي الديمقراطية؛ أين أبانت الاستراتيجية تخليها عن مبدأ "المشروطية السياسية" في تعاملاتها مع بلدان القارة، لكنها تؤكد حرصها على دمقرطة الأنظمة لأنه السبيل الوحيد لضمان مصالحها على المدى الطويل.

ستراقب البلدان الأفريقية في المرحلة اللاحقة كيفية تنفيذ أمريكا هذه الرؤية الجديدة، لكنهم لا يتوقع أن تشكل هذه الاستراتيجية خطوة حاسمة في الصراع الدولي الدائر حول القارة الأفريقية، أو تؤدي إلى تغييرات حاسمة في تركيبة النظام الدولي وتوازناته، ولن يكون لها أثر عميق في ترتيب وضبط الأوضاع السياسية والعسكرية في القارة، وما تعيشه دولة السودان من حرب أهلية دليلا على ذلك.

8. الهوامش:

[1] – علي تابليت، "معاهدة السلام والصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة سنة 1795"، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد الرابع، العدد 01، ص 93-94.

[2]– علي تابليت، " الحرب الليبية الأمريكية 1801-1805"، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد السادس، العدد 01، ص 127-138.

[3]– عادل جارش،" الاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية، دراسة تحليلية "، المركز الديمقراطي العربي، 06 جويلية 2014، على الرابط:https://democraticac.de/?p=2340

[4]– خالد التزاني، "الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا: الدوافع والرهانات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 436، جوان 2015. ص 30.

[5]– حمدي عبد الرحمن، " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، 25 ديسمبر 2013، على الرابط:
https://www.afrigatenews.net/article

[6] – The Executive Secritary, a Report to the national Security Council, Washington, october 30, 1953, On Line :
https://irp.fas.org/offdocs/nsc-hst/nsc-162-2.pdf

[7]– إبراهيم أبو خزام، **أقواس الهيمنة: دراسة في لتطور الهيمنة الأمريكية مطلع القرن العشرين حتى الآن**، ط1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005، ص 158.

[8]– زكريا صادق الرفاعي، "السياسة الامريكية اتجاه افريقيا جنوب الصحراء 1957-1961: دراسة وثائقية"، **قراءات إفريقية**، 2017/04/11 على الرابط: https://n9.cl/z7hmz

[9]– **نفس المرجع**.

[10] – Mandou Ka, "La politique africaine des Etats-Unis de 1945 a' 2005 : de l'engagement sélectif a' la politique de "legacy"". **Polis**/**R**.**C**.**S**.**P**./**C**.**P**.**S**.**R**. Vol. 14, Numéros 1&2, 2007. P33.

[11] – محمد الدابولي، "تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا"، **مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية**، 04/11/2019، على الرابط: https://pharostudies.com/?p=2706

[12]– منى عبد الفتاح، "البُعد الجديد في العلاقات الأميركية الأفريقية"، موقع الجزيرة، 2015/08/04، على الرابط:
https://n9.cl/c9aqg

[13]– سماح مهدي صالح العلياوي، "التزاحم الجيوسياسي الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد عام 2001"، **مجلة دراسات دولية**، المجلد 20، العدد 84، جانفي 2021، ص 292.

[14]– **نفس المرجع**، ص 293.

[15] – خالد التزاني، **المرجع السابق**، ص 35

[16] – **نفس المرجع**، ص 36.

[17]– أندرو هادينغ، "الصومال قد يواجه مخاطر كبيرة بعد قرار دونالد ترامب سحب بعض القوات الأمريكية من البلاد"، **بي بي سي عربية**، 19 جانفي 2021. على الرابط التالي:https://www.bbc.com/arabic/world-55671359

[18] – John Campbell, "U.S. Africa Policy Needs a Reset", **Foreign Affairs**, October 12, 2020. Online : https://n9.cl/3mvwn

[19] –Mathilde Boussion, En Afrique du Sud, le chef de la diplomatie américaine plaide pour un partenariat « d'égal à égal » avec le continent, **Le Monde**, 09 août 2022. Online: https://n9.cl/a96a4

[20] – G. John Ikenberry, Why American Power Endures: The U.S.-Led Order Isn't in Decline, **Foreign Affairs**, November,01 2022. Online :https://n9.cl/jgbf2

[21]– أحمد عبدالعليم، "القارة الصاعدة: رؤية مستقبلية لفرص وتحديات التنمية في أفريقيا 2030"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 07 جانفي 2019. على الرابط التالي: https://n9.cl/n5oq58

[22]– أميمة الشاذلي، "الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024: هل يعيد التاريخ نفسه لصالح جو بايدن؟"، **بي بي سي عربية**، 13 أفريل 2023. على الرابط التالي: https://n9.cl/wt7njy

[23]– خالد التزاني، **المرجع السابق**، ص 33.

[24]– حفريات، "خريطة الإرهاب في الشرق الأفريقي.. الدوافع والتحديات"، **حفريات**، 31 جانفي 2018. على الرابط التالي: https://n9.cl/yxaa4

[25] – سليم كاطع علي،"الوجود الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد الثالث، العدد 2، ديسمبر 2014. ص 238.

[26]– نشر موقع البيت الأبيض النص الكامل لهذه هذه الاستراتيجية، على الرابط التالي: https://n9.cl/acvmk

[*] **قانون أجوا**: هو قانون النمو والفرص الأفريقي، الذي تم سنه في عام 2000، هو حجر الزاوية في العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا، وتتم في إطاره معظم التبادلات التجارية بين واشنطن والدول الأفريقية المستفيدة، ويُعد برنامجًا تجاريًا تفضيليًا يمنح البلدان الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء وصولًا تفضيليًا إلى الأسواق الأمريكية، مما يسمح لها بتصدير المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية لما يصل إلى 6500 سلعة.

[27]– منصور عبد الحكيم، **الإمبراطورية الأمريكية: البداية والنهاية**. دمشق: دار الكتاب العربي، 2005، ص 170.

[28]– موقع قناة الميادين،" الاتحاد الأفريقي: العقوبات على روسيا تمثل تهديداً لأمن أفريقيا الغذائي"، **موقع قناة الميادين**، 03 جوان 2022، على الرابط التالي:https://n9.cl/6w7ns

[29]- عبد القادر محمد علي، "استراتيجية أمريكا تجاه إفريقيا.. تسارُع لكبح النفوذين الروسي والصيني"، **trt عربي**، 19 أوت 2022. على الرابط: https://n9.cl/dc31s

[30]- سليم كاطع علي، **المرجع السابق**، ص 290.

[31]- **المرجع نفسه**، ص 295.

[32]- انتصار عنتر، "الصين أم أوروبا... من يربح الصراع على أفريقيا؟"، اندبندنت عربية، 23 فيفري 2022. على الرابط التالي: https://n9.cl/d7iwz

[33] - The White House, FACT SHEET: President Biden and G7 Leaders Formally Launch the Partnership for Global Infrastructure and Investment, JUNE 26, 2022. Onlie: https://n9.cl/nkdtq

[34]- كلمة رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ون جيا باو، في مراسم افتتاح المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني ـ الافريقي، 15 ديسمبر 2003. على الرابط التالي: https://n9.cl/mrvfl

[35]- سليم كاطع علي، **المرجع السابق**، ص 300.

[36] – The White House,FACT SHEET: U.S.-Africa Partnership in Promoting Peace, Security, and Democratic Governance, Decembre 15, 2022. Onlie: https://n9.cl/g7hbq

[37]- أحمد صوان، "أفريكوم ذراع أمريكا الأفريقي لمواجهة الصين وروسيا، **مصر 360**، 22 أوت 2022.على الرابط التالي: https://n9.cl/tvks7

[38]- صلاح خليل، "التنافس خارج المجال: أهداف توسيع النفوذ الروسي في أفريقيا"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 07 فيفري 2023، على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/32740

9. قائمة المراجع:

1.9. المراجع باللغة العربية

1- (أبو خزام، إبراهيم)، **أقواس الهيمنة: دراسة في لتطور الهيمنة الأمريكية مطلع القرن العشرين حتى الآن**، ط1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005.

2- (تابليت، علي)،" الحرب الليبية الأمريكية 1801-1805"، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد السادس، العدد 01، ديسمبر 1991.

3- (ـــــ، ـــــ)، "معاهدة السلام والصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة سنة 1795"، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد الرابع، العدد 01،

4- (التزاني، خالد)، "الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا: الدوافع والرهانات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 436، جوان 2015.

5- (جارش، عادل)،" الاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية، دراسة تحليلية "، **المركز الديمقراطي العربي**، 06 جويلية 2014، على الرابط:https://democraticac.de/?p=2340

6- (حفريات)، "خريطة الإرهاب في الشرق الأفريقي.. الدوافع والتحديات"، **حفريات**، 31 جانفي 2018. على الرابط التالي: https://n9.cl/yxaa4

7- (خليل، صلاح)، "التنافس خارج المجال: أهداف توسيع النفوذ الروسي في أفريقيا"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 07 فيفري 2023، على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/32740

8- (الدابولي، محمد)، "تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا"، **مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية**، 04/11/2019، على الرابط التالي: https://pharostudies.com/?p=2706

9- (الشاذلي، أميمة)، "الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024: هل يعيد التاريخ نفسه لصالح جو بايدن؟"، **بي بي سي عربية**، 13 أفريل 2023. على الرابط التالي: https://n9.cl/wt7njy

10-(صادق الرفاعي، زكريا)، "السياسة الامريكية اتجاه افريقيا جنوب الصحراء 1957-1961: دراسة وثائقية"، **قراءات إفريقية**، 2017/04/11 على الرابط: https://n9.cl/z7hmz

11-(صوان، أحمد)، "أفريكوم ذراع أمريكا الأفريقي لمواجهة الصين وروسيا، **مصر 360**، 22 أوت 2022. على الرابط التالي:https://n9.cl/tvks7

12-(عبد الحكيم، منصور)، **الإمبراطورية الأمريكية: البداية والنهاية**. دمشق: دار الكتاب العربي، 2005.

13-(عبد الرحمن، حمدي)، " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، 25 ديسمبر 2013، على الرابط: https://www.afrigatenews.net/article

14-(عبد الفتاح، منى)، "البُعد الجديد في العلاقات الأميركية الأفريقية"، **موقع الجزيرة**، 2015/08/04، على الرابط: https://n9.cl/c9aqg

15-(عبدالعليم، أحمد)، "القارة الصاعدة: رؤية مستقبلية لفرص وتحديات التنمية في أفريقيا 2030"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 07 جانفي 2019. على الرابط التالي: https://n9.cl/n5oq58

16-(عنتر، انتصار)، "الصين أم أوروبا... من يربح الصراع على أفريقيا؟"، **اندبندنت عربية**، 23 فيفري 2022. على الرابط التالي: https://n9.cl/d7iwz

17-(كاطع علي، سليم)،"الوجود الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد الثالث، العدد 2، ديسمبر 2014.

18-(كلمة رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ون جيا باو)، في مراسم افتتاح المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني ـ الافريقي، 15 ديسمبر 2003. على الرابط التالي: https://n9.cl/mrvfl

19-(محمد علي، عبد القادر)، "استراتيجية أمريكا تجاه إفريقيا.. تسارُع لكبح النفوذين الروسي والصيني"، trt عربي، 19 أوت 2022. على الرابط: https://n9.cl/dc31s

20-(مهدي صالح العلياوي، سماح)، "التزاحم الجيوسياسي الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد عام 2001"، **مجلة دراسات دولية**، المجلد 20، العدد 84، جانفي 2021.

21-(موقع قناة الميادين)،" الاتحاد الأفريقي: العقوبات على روسيا تمثل تهديداً لأمن أفريقيا الغذائي"، **موقع قناة الميادين**، 03 جوان 2022، على الرابط التالي:https://n9.cl/6w7ns

22-نشر موقع البيت الأبيض النص الكامل لهذه هذه الاستراتيجية، على الرابط التالي: https://n9.cl/acvmk

23- (هادينغ، أندرو) ، "الصومال قد يواجه مخاطر كبيرة بعد قرار دونالد ترامب سحب بعض القوات الأمريكية من البلاد"، **بي بي سي عربية**، 19 جانفي 2021. على الرابط التالي:https://www.bbc.com/arabic/world-55671359

2.9. المراجع باللغة الأجنبية:

1- The Executive Secritary, a Report to the national Security Council, Washington, october 30, 1953, On Line :https://irp.fas.org/offdocs/nsc-hst/nsc-162-2.pdf

2- Mandou Ka, "La politique africaine des Etats-Unis de 1945 a' 2005 : de l'engagement sélectif a' la politique de "legacy"". **Polis/R.C.S.P./C.P.S.R**. Vol. 14, Numéros 1&2, 2007. P33.

3- John Campbell," U.S. Africa Policy Needs a Reset", **Foreign Affairs**, October 12, 2020. Online : https://n9.cl/3mvwn

4-

5- Mathilde Boussion, "En Afrique du Sud, le chef de la diplomatie américaine plaide pour un partenariat « d'égal à égal » avec le continent", **Le Monde**, 09 août 2022. Online: https://n9.cl/a96a4

6- G. John Ikenberry, "Why American Power Endures: The U.S.-Led Order Isn't in Decline", **Foreign Affairs**, November,01 2022. Online : https://n9.cl/jgbf2

7- The White House, FACT SHEET: President Biden and G7 Leaders Formally Launch the Partnership for Global Infrastructure and Investment, JUNE 26, 2022. Onlie: https://n9.cl/nkdtq

8- The White House,FACT SHEET: U.S.-Africa Partnership in Promoting Peace, Security, and Democratic Governance, Decembre 15, 2022. Onlie: https://n9.cl/g7hbq